العنف السياسي في ايرلندا الشمالية (١٩٦٩-١٩٨٩)

أ.م.د. كفاح كريم سلمان

الجامعة المستنصرية / كلية الاداب/ قسم التاريخ

aliemad199233@yahoo.com

المدخل

تواجه ايرلندة الشمالية منذ حصولها على الحكم الذاتي بموجب قانون حكومة ايرلندة الشمالية الذي اقره البرلمان البرياني عام ١٩٢٠، صراعاً سياسياً وطائفياً محتدماً بين مكوناتها المتمثلة بالاتحاديين البروتستانت والقوميين الكاثوليك. الذين كثفوا نشاط احتجاجاتهم التي أخذت طابعاً عسكرياً بتشكيل ميليشيات مسلحة من كلا الجانبين الموالون البروتستانت والانفصاليون الكاثوليك. فأزدادت حدة الصراع في ايرلندة الشمالية الممزقة والمرتبكة وارتفعت نسبة العنف السياسي والطائفي فيها بعد عام ١٩٦٩. ففي ٢٨ ك١ من العام نفسه، انسحب بعض أعضاء الجيش الجمهوري الايرلندي Irish Republic Army (IRA) من مؤتمر الحركة الجمهورية الايرلندية وقرروا تكوين " مجلس مؤقت " للجيش اطلق عليهم المؤقتين The Provisionals مما يعد انشقاقاً للحركة الجمهورية، وأعلنوا ولائهم لجمهورية ايرلندة محتجين على السياسة التي وصفوها بالاستسلامية بالنظر إلى قرار اتخذه المؤتمر بأغلبية بالأعتراف ببرلمان المقاطعات الست والمقاطعات الستة والعشرين اللذين أوجدهما البريطانيون.من جانب آخر كانت هناك مواقف مختلفة على الجانبين الاتحادي البروتستانتي والقومي الكاثوليكي من خلال الحقيقة الماثلة في أن اقليماً كايرلندة الشمالية ينشط بساحته السياسية ما لا يقل عن ثمانية احزاب سياسية غير ما يستجد من جماعات تنشق وتستقل عن تلك الأحزاب أو تعززها تربة الصراع الايرلندي الخصبة. في حين لم يستطع البريطانيون ولاصناع السياسة في ايرلندة الشمالية من تخفيف حدة الصراع السياسي والطائفي الذي أخذ صيغة عسكرية مسلحة من قبل الطرفين البروتستانتي والكاثوليكي مما عززَّ وطوّر من قيام حركات مسلحة وفرق للموت من الجانبين نشطت على مدى عقدين.**الكلمات المفتاحية :- العنف السياسي، الصراع ، الاحزاب ،**

Abstract:- Northern Ireland has been facing, since its acquisition of self-rule under the Northern Ireland Government Act passed by the Biryani Parliament in 1920, an intense political and sectarian conflict between its components represented by the Protestant unionists and the Catholic nationalists. Those who intensified the activity of their protests, which took on a military nature, by forming armed militias from both sides, loyalists, Protestants and Catholic separatists. The conflict intensified in the torn and confused Northern Ireland, and the rate of political and sectarian violence increased after 1969. On December 28 of the same year, some members of the Irish Republic Army (IRA) withdrew. From the Conference of the Irish Republican Movement, they decided to form a “temporary council” for the army, which they called the Provisionals, which is a defection of the Republican movement, and declared their allegiance to the Republic of Ireland, protesting against the policy that they described as surrender in view of a decision taken by the conference by a majority to recognize the parliament of the six provinces and the twenty-six provinces that were created by the British. On the other hand, there were different positions on the Protestant unionist and Catholic nationalist sides through the fact that a region like Northern Ireland is active in its political arena with no less than eight political parties other than the new groups that split and become independent from those parties or that are reinforced by the fertile Irish conflict soil. While the British and the policy makers in Northern Ireland were unable to mitigate the intensity of the political and sectarian conflict, which took an armed military form by the Protestant and Catholic sides, which strengthened and developed the emergence of armed movements and death squads on both sides that have been active for two decades. **Keywords: -** political violence, conflict, parties,

المقدمة

بين العامين ١٩٦٩ و١٩٨٩ قُتِلَ ما يقارب (٢٢,٧٦١) شخص نتيجةً للعنف السياسي في إيرلندة الشمالية. ومن بين هؤلاء القتلى كان هنالك ٨٦٢ شخص (أي ٣١٪) من افراد القوى الأمنية، في حين ان ٣٦٤ متهم (أي ١٣٪) كانوا من افراد الميليشيات ، وهي قوات من المدنيين يتم تنظيمهم بطريقة عسكرية لتعمل محل قوات الجيش العادية أو تعمل على مساعدتها. واخيراً ١,٥١٠ منهم (أي ٥٥٪) كانوا من المدنيين. في الواقع ان نمط سقوط القتلى في هذه الاحداث يحدد لنا نوع الأهداف التي استهدفها كُل من الموالين والجمهوريين من أفراد القوات المدنية. حيث قامت الميليشيات التي شكلها الموالون بقتل ٦٢٣ شخص. ولقد شكل المدنيين الكاثوليك النسبة الأكبر من الضحايا، اذ شكلوا (٧٣٪) من القتلى، يليهم المدنيين البروتستانت (١٨٪)، وعدد من افراد الميليشيات الموالية (٥٪) وعدد من افراد الميليشيات الجمهورية (٣٪)، وأخيراً افراد القوى الأمنية (٢٪).من جهةٍ أخرى نجد بأن الوضع مختلف تماماً مع الأشخاص الذين قتلتهم الميليشيات الجمهورية ، حيث قامت هذه القوات بقتل (١,٥٩٣) شخص، شكلت القوات الأمنية (٥٣٪) من الضحايا، يليهم قتلى المدنيين البروتستانت (٢٤٪) ثم المدنيين الكاثوليك (١١٪)، وعدد من افراد الميليشيات الأخرى (٩٪)، وعدد من افراد الميليشيات الموالية (١٪) من المجموع الكلي.ومن الجدير بالذكر إن عدد المدنيين الكاثوليك الذين قتلوا من قبل الميليشيات الجمهورية قد بلغ (١٧٣) شخص، وهو أكبر من عدد المدنيين الكاثوليك الذين قتلوا من قبل القوات

الأمنية [١]. وبحسب الارقام التي ذكرها جون هيوم في العام ١٩٩٠ فأن (١٠٪) من القتلى الذين سقطوا خلال فترة الاضطرابات في الأعوام العشرة السابقة كانوا قد قتلوا على يد القوات البريطانية، و(٢٪) قتلوا من قبل شرطة الستر الملكية(RUC) Constabulary Royal Ulster و(٠,٣٪) فقط من قبل فوج دفاع الستر Defence RegimentUlster (UDR) . وبحسب الارقام ذاتها فأن الـ " IRA " الجيش الجمهوري الايرلندي – كان مسؤولاً عن مقتل ما يقارب (٧٠٪) من ضحايا العنف البالغ عددهم ٢,٨٥٩ شخص [٢]. ولقد تمثل رد فعل الحكومة البريطانية تجاه استمرار العنف السياسي بأن حرصت على تحجيم كل من يساهم فيه وكانت أهداف سياستها الأمنية في شمال ايرلندة في شهر تشرين الثاني من عام ١٩٩٠:

١. المحافظة على القانون.

٢. الحرص على ضمان ان يكون لجميع ابناء ايرلندة الشمالية الحرية في التعبير عن آرائهم السياسية من دون أي قيود أو خوف.

٣. الدفاع عن الرغبات التي يعبر عنها أصحابها بطريقة ديمقراطية وحماية هذه الرغبات من أولئك الذين يسعون إلى تحقيق أهداف وغايات سياسية، ومنها السعي إلى احداث تغيير في مكانة إيرلندة الشمالية عن طريق العنف أو التهديد باللجوء إلى العنف.

٤. توفير – في ايرلندة الشمالية – الظروف الملائمة لقيام مجتمع عادل ومسالم ومزدهر يمكن للمواطنين المحليين فيه ان يتمتعوا بمقدار أكبر من السيطرة على شؤونهم الخاصة.ومن اجل تحقيق هذه الأهداف إرتأت الحكومة البريطانية بأنها ينبغي ان تمنح الاولوية إلى القضاء على الإرهاب اياً كانت الفئة التي تقف وراءه. ومن اجل تحقيق ذلك وضعت السياسة التالية:

١. الحرص على ان تحصل قوات الشرطة تدعمها في ذلك القوات المسلحة على الموارد التي تحتاجها من أجل انجاز المهمة الصعبة والخطيرة الملقاة على عاتقها، وهي المهمة التي سوف تؤديها نيابةً عن المجتمع الايرلندي برمته.

٢. توفير الهيكلية القانونية التي يمكن من خلالها للقوات الأمنية ان تتحرك للقضاء على الإرهاب.

٣. ان تتعاون الحكومة البريطانية مع حكومة الجمهورية الايرلندية تعاوناً وثيقاً في القضايا الأمنية.

٤. البحث عن الارهابيين وعزلهم عن المجتمعات التي ينشطون داخلها [٣].في الواقع لقد أدت هذه السياسة إلى إعادة تسليح شرطة الستر الملكية(RUC)، كما إن الحملة المستمرة التي شنها الجيش الجمهوري الايرلندي (IRA) ادت إلى إرتفاع ملحوظ في حجم كلاً من شرطة الستر الملكية (RUC) وفوج دفاع الستر Ulster Defence Regiment (UDR)، حتى ان الـ (UDR)، (التي كانت في الأساس عبارة عن قوة تعمل بدوام جزئي) أصبحت تعمل بدوامٍ كامل بنسبة (٤٦٪) في العام ١٩٨٨. ولقد أدى ذلك بطبيعة الحال إلى استبدال الجيش النظامي البريطاني ببروتستانت الستر. وسرعان ما انخرطت قوات شرطة الستر الملكية (RUC) بالنزاعات المتجددة. في مطلع الثمانينات أصبحت قضية إستخدام القوى الأمنية للرصاصات البلاستيكية – والتي كانت تؤدي في بعض الأحيان إلى إصابات مميتة – من القضايا المثيرة للجدل، وفي العام ١٩٨٢ زعمت شرطة الستر الملكية (RUC) للمرة الأولى بأن القوات الأمنية تتبع سياسة " صوب لتقتل " مع افراد (RUC)ولقد أدت هذه المزاعم إلى ما يسمى بـ " قضية ستالكير " (Stalker Affair) ، وهي القضية التي طُرِدَ منها جون ستالكير John Stalker رئيس شرطة مانشستر Manchester – بشكلٍ مؤقت – وذلك بسبب مزاعم تبين فيما بعد بأنها لا أساس لها من الصحة، وذلك من خلال اجراء تحقيقات في عدد من الحوادث التي استخدمت فيها القوة المميتة من قبل افراد شرطة الستر الملكية (RUC)ولقد قام كولن سامسون Colin Sampson وهو كبير الشرطة في ويست يورك شاير West Youk Shire بأجراء هذه التحقيقات والتي أسفرت عن إصدار اجراءات تأديبية بحق أكثر من عشرين ضابط من ضباط شرطة الستر الملكية (RUC).وفي العام ١٩٨٩ اثير عدد من القضايا المتعلقة بالقوى الأمنية حيث ظهرت هناك العديد من المزاعم التي أشارت إلى وجود تسريب في وثائق القوى الأمنية لصالح قوات الميليشيات الموالية . وعلى الفور تم اجراء تحقيق من قبل نائب رئيس شرطة كامبرج شاير جون ستيفن (John Steven)، وعلى الرغم من ان نتيجة هذا التحقيق أشارت إلى وجود تواطئ فعلي مع الميليشيات الموالية، الا انه اكد على ان هذا التواطيء كان محصوراً على عدد قليل من افراد القوى الأمنية وغير متفشي بين صفوف افراد القوى الأمنية على نحو خطير، واكد أيضاً على ان الانتقاد ينبغي أن يوجه إلى فوج دفاع الستر (UDR) وليس إلى شرطة الستر الملكية (RUC)[٤]. في هذه المرحلة اصبح واضحاً بأنه من الضروري – اذا ما ارادت الحكومة ان تحبط هجمات الجيش الجمهوري الايرلندي (IRA) – اللجوء إلى الأجهزة الاستخباراتية واستخدام المخبرين والمخبرين السريين وعمليات المراقبة الإلكترونية ، من جهة أخرى أدت المزاعم التي ادعت قيام شرطة الستر الملكية (RUC) بتطبيق سياسة (صوب لتقتل) إلى ضرورة استبدال هذه القوات بوحدات خاصة

تقوم بنصب الكمائن لقوات الجيش الجمهوري الإيرلندي (IRA).وهنا تجدر الإشارة إلى ان الجيش النظامي البريطاني لم يساهم في اعتراض أو قتل مقاتلي الجيش الجمهوري الايرلندي الا ماندر. من العام ١٩٧٦ ولغاية العام ١٩٧٨ قامت القوات الجوية الخاصة في ايرلندة الشمالية بقتل عشرة اشخاص، سبعة منهم من افراد الجيش الجمهوري الايرلندي (IRA) اما الثلاثة الباقين فكانوا من المدنيين الذين تواجدوا في موقع الحادثة. وفي شهر كانون الأول من عام ١٩٧٨ توقفت الكمائن التي تنصبها قوات خدمة الطيران الخاصة Special Air Service(SAS) ولمدة خمسة سنوات، أي لغاية شهر كانون الأول من عام ١٩٨٣. ومع ذلك بقيت حصيلة القتلى بين صفوف مقاتلي الجيش الجمهوري الايرلندي (IRA) صغيرة نسبياً مقارنة بعدد الوفيات التي تسببت بها هذه المنظمة، فعلى سبيل المثال خلال الفترة من العام ١٩٧٩ لغاية العام ١٩٨٠ لم يقتل من افراد الجيش الجمهوري الايرلندي (IRA) سوى شخص واحد على أيدي الجيش البريطاني في ايرلندا الشمالية [٥]، في حين نجد بأنه خلال الفترة الممتدة من العام ١٩٨٣ ولغاية العام ١٩٨٧ قتل عشرين فرد من افراد الجيش الجمهوري الايرلندي (IRA) على أيدي خدمة الطيران الخاصة (SAS) أو من قبل الفرقة الاستخباراتية الرابعة عشرة، وهي وحدة الاستطلاع الخاصة بالجيش. في الواقع لقد كانت الأوساط الأمنية تعتقد بأن الطريقة الأفضل لمواجهة الجيش الجمهوري الايرلندي تتمثل في نصب الكمائن لمقاتليه من حينٍ لآخر، وذلك لأن عقوبة الحبس وحدها غير كافية لردع مقاتليه [٦]. ومن ابرز هذه الكمائن الكمين الذي نصبه افراد خدمة الطيران الخاصة(SAS) في " لوغال Loughgall الواقعة في مقاطعة ارماغ Armagh في العام ١٩٨٧. اذ قام مقاتلوا الـ(SAS) بنصب كيمن لمقاتلي الجيش الجمهوري الايرلندي. (IRA) اثناء هجوم شنوه على مركز للشرطة وتمكنوا من قتل ثمانية منهم [٧]. من جهةٍ أخرى كان معظم الكاثوليك ينظرون إلى فوج دفاع الستر (UDR) ومنذ تأسيسها على انها قوة طائفية غير نظامية.وعلى الرغم من إنها تمكنت من استقطاب (١٨٪) من المجندين الكاثوليك في المراحل الأولى من تأسيسها، إلا أن هذه النسبة سرعان ما تراجعت إلى (٣٪) خلال الثمانينيات. وعلى الرغم من ان تراجع هذه النسبة يعزى جزئياً إلى التهديد الأمني الكبير الذي يتعرض له الكاثوليك المنظمين لها، إلا أن هذا التراجع أشار إلى ان فوج دفاع الستر (UDR) كانت تعاني من تراجع مستوى مصداقيتها بين صفوف ابناء المجتمع الكاثوليكي. وفي شهر تموز من عام ١٩٩٢ تم دمج فوج دفاع الستر (UDR) مع القوات الايرلندية الملكية الجوالة – وهي احدى تشكيلات القوات البريطانية – ليشكلان مع بعضهما كتيبة واحدة هي الكتيبة الايرلندية الملكية. ولقد تألفت هذه الكتيبة من مقاتلين يعملون بدوام كامل وآخرين يعملون بدوام جزئي وعلى النحو التالي:فوج الخدمات العامة ويتألف من (٩٠٠) مقاتل لاداء وتنفيذ المهام الخارجية ... وسبعة افواج للخدمات الداخلية تتألف من ستة آلاف مقاتل لتنفيذ المهام داخل أراضي ايرلندا الشمالية [٨]. في الواقع لقد كان افراد وشخصيات فوج دفاع الستر (UDR) من ابرز الأهداف التي تشهد منها عمليات الاغتيال التي ينفذها مقاتلوا الجيش الجمهوري الايرلندي. ومن بين اعضاءها الـ(١٥٩) الذين قُتلوا منذ تاريخ تأسيسها ولغاية اواخر العام ١٩٨٦، نجد بأن (١٢٩) منهم قتلوا خارج أوقات العمل الرسمية [٩]. ولقد كانت هذه الهجمات تمثل بالنسبة للبروتستانت هجوماً واضحاً عليهم من قبل جيرانهم الكاثوليك. ومع حلول العام ١٩٩٠ بلغ عدد الذين خدموا في فوج دفاع الستر (UDR) من الرجال والنساء أكثر من (٤٠,٠٠٠) شخص، وكان الدافع الذي دفع معظمهم إلى الانخراط في صفوفها يتمثل في " حب الوطن " و " الملكة والوطن " ، بالإضافة إلى المردودات المالية. وخلال الفترة بين العام ١٩٦٩ والعام ١٩٩٢ كان أكثر من نصف عدد الوفيات – ٩٢٤ قتيل – في صفوف القوات الأمنية هم من افراد شرطة الستر الملكية (RUC)أو مقاتلوا الاحتياط في شرطة الستر الملكية Royal Ulste's Constabulary (RUC) أو من مقاتلي فوج دفاع الستر(UDR). وفي العام ١٩٩٢ كان البروتستانت يشكلون (٨٧٪) من افراد الـ "RUC" والعاملين في خدمات السجون والمراكز الأمنية ذات التمويل العام، في حين شكل الكاثوليك (٧٪) فقط، اما ما تبقى فلقد تم تصنيفهم ضمن فئة " غير محدد " [١٠] وبما إن البروتستانت يشكلون النسبة الأعظم من افراد القوات الأمنية، لذلك نجد بأن الأغلبية العظمى من القتلى – سواءاً قتلوا اثناء أوقات الدوام الرسمي أو اثناء اجازاتهم وسواء قتلوا في داخل منازلهم أم خارجها – كانوا من البروتستانت. ولقد آمن العديد من البروتستانت بأن الحملة التي يشنها الجيش الجمهوري الايرلندي ضد المجندين المحليين المنخرطين في صفوف القوات الأمنية – وخاصة العاملين بدوام جزئي في المناطق الحدودية من افراد فوج دفاع الستر (UDR) هي في الواقع حملة " تطهير عرقي " . والبعض يزعم بأن الجيش الجمهوري الايرلندي اختار الأبناء البكر واصحاب المرتبات من افراد الأُسر في المناطق الحدودية، وابناء الذين يُديرون المزارع واعمال الأسرة، وذلك من اجل إرغام الاسر البروتستانتية على الرحيل عن هذه المناطق ومن ثم الاستيلاء على ممتلكاتهم [١١]. في الواقع لم يكن الجيش الجمهوري الايرلندي (IRA) يُميز في عمليات القتل بين مقاتلي فوج دفاع الستر (UDR)ومقاتلي الجيش النظامي. ولقد بَرَرَ " دايثي أوكونايل " Daithi O Conaill هذه الحقيقة حين قال: " ان افراد فوج دفاع الستر (UDR) وشرطة الستر الملكية (RUC) هم من افراد القوات الملكية البريطانية

التي ساهمت في حرب القمع. ان كل من يرتدي البزة العسكرية الخاصة بالقوات الملكية البريطانية التي ساهمت في جعل القمع في ايرلندة يمثل هدفاً شرعياً وبصرف النظر عن معتقداته الدينية " [١٢]. كانت الأهداف الرئيسية للاستراتيجية الحربية الخاصة بالجيش الجمهوري الايرلندي – وبحسب ما تم وصفها في " الكتاب الأخضر " Green Book الذي تم توزيعه على جميع الأعضاء – على النحو التالي:

١. تطبيق حرب الاستنزاف على مقاتلي العدو على نحوٍ يضمن إصابة وقتل أكبر عدد ممكن من المقاتلين وذلك من اجل دفع المواطنين إلى المطالبة بسحب هذه القوات.

٢. القيام بحملة تفجيرات من أجل جعل المصالح المادية في بلدنا عديمة الجدوى، وفي ذات الوقت عرقلة استثمارات العدو طويلة الأمد في بلادنا.

٣. جعل المقاطعات الستة خاضعة لحكم واحد هو الحكم العسكري الامبراطوري.

٤. إدامة الحرب والحصول على الدعم والمعونة في سبيل تحقيق الأهداف المنشودة من خلال اعمال محلية ودولية وحملات دعائية.

٥. حماية حرب التحرير وذلك من خلال معاقبة المجرمين والمتواطئين.

في الواقع لقد كان الالتزام بالحركة الجمهورية ينبع من " الاعتقاد الراسخ بأن صراعها السياسي والعسكري هو صراع أخلاقي " وبان الجيش الجمهوري الايرلندي يمثل الممثل المباشر لـ " دايل إيريان " Dail Eirean والذي أثمرت عنه أخر انتخابات برلمانية شاملة في إيرلندا.ولذلك فأن المجلس العسكري للجيش الجمهوري الايرلندي المؤقت The Army Council of the Provisional يمثل: " الحكومة القانونية والموالية للجمهورية الايرلندية والتي تمتلك الحقوق الأخلاقية بالمطالبة بالسلطة والسيادة على جميع الأجزاء الجغرافية التابعة لايرلندا، ومناطقها البحرية واجواءها ومواردها المالية وثرواتها المعدنية ".ولذلك فأن هذا الاعتقاد يمثل الدافع الأخلاقي الذي يدفع بالرجال والنساء إلى الانخراط في صفوف الجيش الجمهوري الايرلندي. ونتيجة لايمان قيادة الجيش الجمهوري الايرلندي بأنها تمثل الحكومة الشرعية للجمهورية الايرلندية، وبأن جميع المجالس النيابية والبرلمانية الأخرى التي تدعى الحق بالتحدث وبأقرار القوانين نيابةً عن المواطنين الايرلنديين هي في الواقع مجرد " مجالس غير شرعية وحكومات جوفاء أشبه ما تكون بدمية تحركها اصابع القوى الخارجية، ولذلك فهي مجرد وسيلة أو اداة تستخدمها القوة المستعمرة لتحقيق مصالحها. كما ان افراد الجيش الجمهوري الايرلندي (IRA) قد دُفِعوا إلى الاعتقاد بأن " جميع الأوامر الصادرة اليهم هي من دون ادنى شك الأوامر الشرعية والقانونية التي تصدر عن حكومة الجمهورية الايرلندية. ولقد أشار الكتاب الأخضر: " إن الجيش الجمهوري الايرلندي بوصفه المؤسسة التي تنوب عن المواطنين الايرلنديين وتمثلهم يتمتع ويمتلك المبررات الأخلاقية التي تبيح له تنفيذ حملة المقاومة ضد الاحتلال الأجنبي وقواته ومن يتعاون معها من المحليين. وعلى جميع المتطوعين إلى الجيش الجمهوري الايرلندي ان يستعدوا بالحق الأخلاقي (الذي تفرضه عليهم المباديء الأخلاقية) الذي يخولهم لا بل ويفرض عليهم تنفيذ الأوامر العسكرية الصادرة اليهم من قبل الحكومة الشرعية ... وينبغي على جميع المتطوعين ان ينظروا إلى القوات البريطانية على انها قوات محتلة ... وأن ينظروا إلى شرطة الستر الملكية RUC والى الـ "Gardai" والى فوج دفاع الستر UDR وجيش الدولة الحر Free State Army " على انها جيوش غير شرعية ... وعلى انها قوات القيت على عاتقها مهام غادرة وخاطئة، ولذلك فان هذه القوات لاتمتلك أي مبررات اخلاقية وبالتالي فهي غير مقبولة من الناحية السياسية".وكان الهدف بعيد الأمد لهذه الحركة يتمثل في إقامة جمهورية ديموقراطية اشتراكية، اما الحملة العسكرية التي تمارسها ضد القوات العسكرية فهي " مجرد هدف وطني قصير الأمد ... وهو مهم جداً من أجل تحقيق الهدف الاخر بعيد الأمد." [١٣]في العام ١٩٧٤ بدأ الجيش الجمهوري الايرلندي (IRA) يؤمن بأن الهجمة التي شنها مجلس عمال الستر (UWC) قد أدت إلى تغيير السياسة البريطانية تجاه المكوث في ايرلندا الشمالية. وقد أشارت صحيفة " An Phoblacht " إلى ان العلاقة الاتحادية القديمة مع البريطانيين قد تلاشت " بعد ان تحطمت الاواصر بسبب التمرد الليبرالي ".كما تنبأت بأن (آلستر) بعد استقلالها لن تكون قادرة على الصمود من الناحية الاقتصادية، وناشدت الموالين مشيرة إلى: " معاً [أي الجيش الجمهوري الايرلندي(IRA) ومجلس عمال الستر (UWC) Ulster Workers Council] سنكون قادرين على ان نبني ايرلندا افضل لنا جميعاً، وكل ما نحتاجه هو ان نتعلم كيفية الوثوق ببعضنا البعض " [١٤].من جهةٍ أخرى كتب احد المساهمين في الـ " An Phoblacht " قائلاً:" اليوم يبدو واضحاً أكثر من ذي قبل بأن الأهداف التي حارب الجمهوريين من اجلها سوف تتحقق ... وينبغي على الجمهوريين ان ينظروا وان يفكروا في النتائج المترتبة على استقلال الستر الذي نجم عن الهجمة التي شنها افراد مجلس عمال الستر (UWC)وكان الجمهوريون يؤمنون بأن فصل الستر عن السلطة البريطانية يمثل:" تقدماً كبيراً في الموقف السابق. وان هذا الانفصال سوف

يؤدي إلى كسر اواصر الرابط السياسي والرسمي مع إنكلترا في جميع إنحاء إيرلندا ".وأمنوا أيضاً بأن ردود الأفعال السياسية تجاه إنفصال الستر ينبغي ان تتمثل في تشكيل " قومية ايرلندية مناصرة لألستر في الستر نفسها" [١٥]. وفي العاشر من شهد كانون الأول عام ١٩٧٤ تم اجراء محادثات بين رجال الدين البروتستانت وبين ستة من أعضاء المجلس الحربي للجيش الجمهوري الايرلندي Provisional IRA Army Council في (فيكل) Feakle الواقعة في مقاطعة (كلاير) Clare. ولقد نجم عن هذه المحادثات ان قام الجيش الجمهوري الايرلندي في العشرين من شهر كانون الأول عام ١٩٧٤ بأعلان هدنة مؤقتة – من طرف واحد – تستمر من الثاني والعشرين من شهر كانون الأول ولغاية الثاني من شهر كانون الثاني. عندها قام المسؤولون في الحكومة البريطانية بعقد محادثات مع " الشين فاين " من الثاني والعشرين من شهر كانون الأول ولغاية السابع عشر من شهر كانون الثاني. وفي الثاني من شهر كانون الثاني اعلن الجيش الجمهوري الايرلندي (IRA) تمديده لوقف اطلاق النار لغاية السابع عشر من شهر كانون الثاني . إلا أن وقف اطلاق النار انتهى في ذلك اليوم مع إنفجار أربعة قنابل في لندن، وإصابة (١٩) شخص في انفجار اخر وقع في مانشستر Manchester . وفي التاسع من شهر شباط اعلن الجيش الجمهوري الايرلندي (IRA) عن وقف اطلاق النار لفترة غير محددة تبدأ من اليوم اللاحق. ويبدو بأن الدافع الذي دفع الجيش الجمهوري الايرلندي (IRA) على اتخاذ هذا القرار كان يتمثل في الاعتقاد بأن البريطانيين كانوا يستعدون إلى مغادرة إيرلندا. وبحسب ما يذكر " دوايري اوبراداي Ruairi O Bradaigh فلقد وصلت إلى الجيش الجمهوري الايرلندي (IRA) رسالةً من بريطانيا خلال فترة اعياد ميلاد رأس السنة الميلادية تشير إلى ان الحكومة البريطانية:" ترغب في وضع آليات للانسحاب من ايرلندا الشمالية ".عندها تم عقد محادثات بين الجانبين استمرت لغاية الثاني والعشرين من شهر أيلول عام ١٩٧٥، وطبعاً شهدت هذه الفترة هدنة بين الطرفين. ولقد عرض ممثلوا الجيش الجمهوري الايرلندي (IRA) ان يُعلنوا عن وقف دائم لاطلاق النار مقابل ان تعلن الحكومة البريطانية عن قرب انسحاب قواتها من ايرلندا الشمالية، على ان يحدث هذا الانسحاب في تاريخ يتم التفاوض حوله بين الطرفين. وفي الرابع عشر من شهر تموز عام ١٩٧٥ حدد وزير الخارجية البريطاني ميرلين ريس Merlyn Rees في مجلس العموم ردود الأفعال البريطانية تجاه المقترحات التي تقدم بها ممثلوا الجيش الجمهوري الايرلندي. حيث لم يتم إصدار مذكرات اعتقال منذ بدأ وقف اطلاق النار ، كما ان حجم واعداد الدوريات الاستكشافية التابعة للجيش البريطاني قد تراجعت بشكلٍ كبير، كما ان عمليات تفتيش المنازل قد إنخفضت هي الأخرى. ولقد اراد ان يُشير من خلال ذلك إلى أنه في حالة التوصل إلى وقف دائم لاعمال العنف فأن الامن سيصل إلى مرحلة الاستقرار " تماماً كما في أوقات السلم " ، فضلاً عن ذلك، اذا ما إنتهت أعمال العنف، عندها ينبغي ان يتم إطلاق سراح المعتقلين. كما أشار ميرلين ريس أيضاً إلى انه قد تم اجراء محادثات مع جمعية الدفاع عن الستر (UDA) Ulster Defence Association و قوة متطوعي الستر Ulster Volunteer Force (UVF) ، وبأن الفرص ذاتها متوفرةً امام الجيش الجمهوري الايرلندي المؤقت والجيش الجمهوري الايرلندي الرسمي. وخلال المحادثات التي اجرتها الحكومة البريطانية مع ممثلي الجيش الجمهوري الايرلندي المؤقت، ناب عن الحكومة البريطانية " فرانك كوبر Frank Cooper وجايمس آلن James Alan" ، ولم يكن برفقتهما اياً من السياسيين البريطانيين. اما الحركة الجمهورية فلقد مثلها (أوبراداي) O Bradaigh و(بيلي ميكي) Billy Mckee والذي كان في وقتٍ سابق قائداً لقوات الجيش الجمهوري الايرلندي المؤقت في بيلفاست. وبحسب ما أشار المسؤول البريطاني فأن هذه المحادثات لم تكن مخصصة لمناقشة الانسحاب، لكن هذه المحادثات يمكن ان تؤدي إلى انسحاب القوات البريطانية بشكلٍ كامل مقابل ان يقوم الجيش الجمهوري الايرلندي المؤقت بتخفيض جذري في أعمال العنف وان يتحول إلى العمل على الصعيد السياسي. وعلى ما يبدو فأن حكومة دوبلن كانت ترفض هذه المحادثات بشكلٍ قاطع، حيث ان الانسحاب البريطاني " لم يكن اجراءاً سياسياً " على الرغم من كونه موضوع في جدول اعمالها [١٦]. وبحسب ما ذكر " أو برادي" فأن فشل الهدنة يعود إلى ثلاثة أسباب:

١. قيام فرق القتل الخاصة بالموالين وعلى الفور بأكبر حملة قتل للابرياء الكاثوليك.

٢. ان حكومة دوبلن اخبرت البريطانيين بأن الانسحاب من الأمور التي يجب ان يتم التفكير فيها، كما انها قامت بقتل واحد من ابرز القادة الجمهوريين وهو " دايثي اوكونايل" .

٣. ان البريطانيين لم يُعلنوا ما وعدوا به في اعياد رأس السنة السابقة [١٧].بعد ذلك أدى رجوع الجيش الجمهوري الايرلندي المؤقت واستئنافه لحملة العنف إلى وقوع هجمات وحشية وعنيفة. وفي الخامس من شهر كانون الثاني من عام ١٩٧٦ قامت (قوة الحركات الجمهورية) Republican Action Force – وهو اسم مستعار تختبيء خلفه قوة الجيش الجمهوري الايرلندي المؤقت المحلية – بقتل عشرة من العمال البروتستانت في " كنغ سميل " الواقعة في مقاطعة " آرماغ" Armagh اثناء عودتهم إلى منازلهم في باص صغير . ونتيجة لذلك فلقد اعلن

ميرلين ريز وبشكل رسمي تعبئة الـ "SAS" ونشر افرادها في المنطقة الجنوبية من (Armagh) من جهةٍ أخرى فلقد ركزت قوات الجيش الجمهوري الايرلندي على استهداف الشخصيات المرموقة، حيث تمكنت من قتل كرستوفر إيوارت بيغز Christ Opher Ewart Biggs– وهو السفير البريطاني في ايرلندا – وذلك على إثر انفجار لغم أراضي تحت سيارته في دوبلن في ١٩٧٦/٧/٢١، وكذلك جيفري آغايت Jeffrey Agate – وهو المدير البريطاني لمعمل " دوبرنت فاكتوري " Du Pont Factory الواقع في مقاطعة " لندن دايري " London Derry حيث تم قتله بأطلاق الرصاص عليه في ١٩٧٧/٢/٢.

وبصورةٍ عامة لقد ركزت الهجمات التي شنها مقاتلوا الجيش الجمهوري الايرلندي – سواءً من خلال عمليات القنص أو التفجير أو عمليات الاغتيال – على افراد شرطة الستر الملكية (RUC) وفوج دفاع الستر(UDR) اثناء فترات استراحتهم. ومن ابرز هذه الهجمات خلال تلك الفترة عملية إغتيال إبن عم الملكة في ١٩٧٩/٨/٢٧، وهو اللورد لويس مونت بايتن Lord Louis Mount batten البالغ من العمر ٧٩ عاماً، حيث تمكنوا من اغتياله مع حفيده البالغ من العمر (١٤) عاماً ومع السيدة "دوا غير برابورن" Dowager Lady Brabourne وبرفقتهم مراكبي يبلغ من العمر (١٧) عاماً وذلك في هجمة تفجيرية في مقاطعة سليغو. وفي اليوم ذاته أدت الهجمات التفجيرية التي شنها مقاتلوا الجيش الجمهوري الايرلندي المؤقت في وارين بونين Warren Point الواقعة في مقاطعة داون Down إلى مقتل (١٨) مقاتل بريطاني. اما الهجمات الأخرى فلقد استمرت لتحصد ارواح اعداد كبيرة من المدنيين، ففي احدى هذه الهجمات قُتِلَ (١٢) شخص جميعهم من البروتستانت وجُرِحَ (٢٣) شخص، وذلك بعد تفجير قنبلة إحراقية – وهي قنبلة تُحدث احتراقات شديدة عند إنفجارها – في فندق " لامون هاوس هوتيل " Lamon House Hotel في مقاطعة داون. وخلال هذه الفترة ظهر الحزب الاشتراكي الجمهوري الايرلندي، وذلك بعد إنفصال حدث بين صفوف " شين فاين ". وفي شهر آذار من عام ١٩٧٥ ادعى هذا الحزب بأن عدد اعضاءه قد بلغ (٧٠٠) عضو، بما في ذلك "سيموس كوستيلو" Seamus Costello – هو قائد هذا الحزب – والعضو البرلماني السابق " برناديت ميكاليسكي" Bernadett Mcaliskey. وفي نهاية المطاف قام انصار الحزب الجديد بتشكيل جيش التحرير الوطني الايرلندي Irish National Liberation Army. ومن أبرز النجاحات التي حققها هذا الجيش تمكنه من قتل " آيري نييف " Airey Neave وهو الناطق الرسمي لحزب المحافظين في ايرلندا الشمالية، وذلك من خلال قنبلة وضعت تحت سيارته في موقف السيارات الخاص بمجلس العموم House of Commons وذلك في ١٩٧٩/٣/٣٠. ومن اعماله ذات الصيت السيء والسمعة السيئة قيامه بقتل ثلاثة من أكبر الاساقفة وجرح سبعة اخرين تحت غطاء Catholic Reaction force في كنيسة " بونتي كوستال" Ponte Costat الواقعة في دار كلي في مقاطعة آرماغ وذلك في ١٩٨٣/١١/٢٠. على ايةِ حال لقد استمرت اعمال العنف المعادية للدولة والتي يقوم بها مقاتلوا الجيش الجمهوري الايرلندي. إلا أن الحركة الجمهورية واجهت بالفعل عدداً من الانتكاسات التي لحقت بها وذلك بسبب السياسات الأمنية العدوانية التي طبقها وزير الدولة "روي مايسون" Roy Masoh في أواخر السبعينات، وذلك على اثر الاعترافات التي ادلى بها بعض الارهابيين المشتبه بهم. ولقد اعترف الجيش الجمهوري الايرلندي المؤقت – وذلك في تقرير لهيئة الأركان الحربية – Staff Report بمدى تأثير السياسة الأمنية الجديدة التي طبقها مايسون على فاعلية وكفاءة الحركة الجمهورية، حيث ذكر هذا التقرير بأن عمليات الاحتجاز التي يتعرض لها افراد الجيش الجمهوري الايرلندي المؤقت – والتي تستمر لمدة ثلاثة أو سبعة أيام – قد بدأت تؤثر على الحركة، كما القى باللوم على الجيش الجمهوري الايرلندي المؤقت لعدم اعداد افراده من الناحية النفسية بحيث يتمكنوا من مقاومة المستجوبين خلال عمليات الاستجواب. كما أشار هذا التقرير أيضاً إلى إن الجيش الجمهوري الايرلندي المؤقت يمتلك بُنية وهيكلية غير كفوءة من حيث القيادات والالوية والافواج والسرايا، وان هذا النظام القديم هو من الأنظمة المعروفة تماماً من قبل القوات البريطانية وقوات الـ RUC . وأكد أيضاً على ان من الضروري الالتفات إلى أهمية السرية والانضباط الصارم، وكذلك أهمية إعداد ضباط متعلمين وكفوئين لاعطاء المحاضرات والتوجيهات حول كيفية مقاومة عمليات الاستجواب. واكد هذا التقرير أيضاً على ان من الضروري ان يعمل الجيش الجمهوري الايرلندي المؤقت على الاستعداد لـ" الصراع المسلح طويل الأمد " ، وذلك من خلال وضع عناصر غير معروفين بالإضافة إلى مجندين جُدد في خلايا وتشكيلات جديدة. بصورة عامة يمكن ان تتألف الخلية الواحدة من أربعة اشخاص، مع الاخذ بنظر الاعتبار ان التعامل مع المناطق الريفية سيكون على نحوٍ منفصل. ويتم حل الفوج والسرية الحاليين بالإضافة إلى الوحدات العسكرية الحالية، وذلك من اجل ان يتم اختيار من يتم نقله إلى الخلايا الجديدة. ويتم تقسيم هذه الخلايا بحسب التخصص إلى خلايا استخباراتية وخلايا قناصة وخلايا إعدام واخرى للتفجير وغيرها لعمليات السطو المسلح، على ان تعمل هذه الخلايا خارج مناطقها قدر المستطاع، وذلك من أجل إرباك الاستخبارات البريطانية وتوسيع نطاق العمليات العسكرية للجيش الجمهوري الايرلندي. كما تم إقتراح أن يصبح الـ " شين فاين " تحت سيطرة

المنظمين في الجيش الجمهوري الايرلندي المؤقت وبجميع المستويات. كما يتوجب على " شين فاين" ان يُحرض على القضايا السياسية والاقتصادية التي " تضر بمصالح المواطنين"، كما يتوجب عليه ان يتغلغل بين صفوف المنظمات الأخرى من اجل كسب الدعم والتعاطف مع الحركة الجمهورية [١٨]. ولقد تجسدت مخاوف الاتحاديين في الفشل الذي مُنيت به محاولةٌ أخرى من محاولات الاضراب السياسي عام ١٩٧٧. في ١٩٧٧/٤/٢٥ أعلن مجلس العمل الاتحادي المشترك United Unionist Action Council بقيادة آيان بايسلي وبدعم من جمعية دفاع الستر UDA ومجلس عمال الستر UWC بأنه سوف يدعو إلى إقامة اضراب في شهر آيار من عام ١٩٧٧ من اجل الاحتجاج ضد السياسة الأمنية التي تنتهجها الحكومة البريطانية، وكذلك من أجل المطالبة بعودة حكومة حكم الأغلبية. بعد ذلك قامت كنيسة المنطقة الموحدة العالمية Unitarian Universalist Area Church الـ UUAC بتوجيه انذار نهائي إلى وزير الدولة منحته فيه سبعة أيام لتلبية مطالبها. وعلى الرغم من المظاهرات وقطع الطرق إلا أن ذلك لم ياتي باي نفع يُذكر. ويعود السبب في هذا الفشل إلى غياب الدعم من قبل الاتحاديين، وكذلك إلى رد فعل الحكومة الذي كان أكثر تنظيماً وحزماً عن ما كان عليه الحال في العام ١٩٧٤. ولقد تم إعفاء " روي مايسون" Roy Mason، من مهامه النيابية، وبقي على إثر ذلك في ايرلندا الشمالية طوال الاضراب، كما ان مكتب ايرلندة الشمالية Northern Ireland Office لعبت دوراً تأخيرياً ناجحاً مع عمال قطاع الكهرباء والذين كان دعمهم ضروري جداً للنجاح. في الواقع لقد اثبتت الاضرابات التي جرت خلال العامين ١٩٧٤ و١٩٧٧ بأن وحدة الاتحاديين لاتتجلى الا في الحالات الطارئة، أي في الحالات التي يصبح وجود ايرلندا الشمالية معرضاً للخطر. ومع تراجع اعمال العنف توجه افراد القوات المدنية للموالين إلى النشاط السياسي. في العام ١٩٧٥ والعام ١٩٧٦ بلغ عدد عمليات القتل التي إستهدفت الموالين (١١٤ و١١٣)، وفي العام ١٩٧٧ و١٩٧٨ بلغ العدد (٢٥ و٢٨) على التوالي [١٩]. وفي العام ١٩٧٧ عاد غلين بار – الذي كان قد ترك الـ UDA في العام ١٩٧٥– يساعد في تشكيل مجموعة الابحاث السياسية في الستر الجديدة New Ulster Political Re Search Group. وعلى مدار الأعوام القليلة اللاحقة حاولت قيادة جمعية دفاع الستر UDA ان تطمأن ابناء الطائفة الكاثوليكية بأنها قد تخلت عن عمليات القتل الطائفية. وفي العام ١٩٨٣ أوضح أندي تايري Andy Tyrie– وهو القائد العام للـ UDA – قائلاً:" في العادة كانت الـ UDA ترد على اعمال مثل عملية التفجير التي طالت فندق (لامون هوتيل) Lamon Hotel. الا اننا هذه المدة قررنا ان نرد على هذا التفجير، وذلك لاننا نعتقد بأن المشاركة في عمليات العنف العشوائي يمكن ان يؤدي إلى جعل الكاثوليك البسطاء يميلون إلى كفة الجيش الجمهوري الايرلندي ... واذا ما انخرطنا في الصراعات العنيفة في مناطق الرومان الكاثوليك ومن اجل أسباب طائفية صرفة، فأن ذلك من شأنه ان يجعلنا منعزلين مرةً أخرى لمدة (١٥) أو (٢٠) عاماً. " ومع ذلك فأن الـ " UDA " تمسكت بحقها في القيام بـ "هجمات اختيارية على عددٍ من الشخصيات الجمهورية المعروفة، وعلى الشخصيات التي تقود حملتهم وتزودهم بالاسلحة والتي تزودهم بالمعلومات " [٢٠].ومن جهةٍ أخرى فأن البرنامج السياسي الذي تبنته الـ UDA كان يحث على تحقيق الاستقلال لايرلندا الشمالية. ولقد برر (بار) ذلك قائلاً:" نحن بحاجة إلى خلق نظام حكومي، وهوية وقومية تنال قبول كلتا فئتي المجتمع. كما ينبغي ان نتطلع إلى الخصائص المشتركة. وطبعاً فأن الخاصية المشتركة الوحيدة بين ابناء الستر – سواءاً الكاثوليك منهم أو البروتستانت – هي انهم من ابناء الستر. وهذا هو الأساس الذي ينبغي ان نرتكز عليه في بناء الحياة الجديدة لابناء الستر، بتعبير اخر إيجاد هويةً جديدةً لهم. يجب ان نوقضهم من سباتهم وان يدركوا حقيقة هويتهم، وبأنهم مختلفون. فهم ليسوا مواطنين بريطانيين من الدرجة الثانية، بل هم مواطنون من الدرجة الأولى من الستر. ولها ينبغي ان يكون ولائي".ان الدستور المقترح لألستر المستقلة كان يرتكز على دستور الولايات المتحدة الأمريكية، اذ ينص على انتخاب رئيس يقوم بدوره بأختيار أعضاء السلطة التنفيذية من بين مجموعة من الأشخاص الاكاديميين المحترفين وليس السياسيين. وتكون السلطة التنفيذية عرضةً للمسائلة من قبل لجان يتم تشكيلها من اشخاص يتم إنتقائهم من بين افراد الهيئة التشريعية الذين يتم انتخابهم. وينبغي ان يكون هنالك قانون حقوق مفصل بالإضافة إلى وجود سلطة قضائية تكون مسؤولة عن ضمان وحماية الحريات المدنية. وفي شهر تشرين الثاني من عام ١٩٧٨ صدرت هذه السياسة من خلال وثيقة رسمية حملت عنوان " ما بعد الانقسام الطائفي "، وعلى الفور لاقت هذه السياسة قبولاً كبيراً من قبل جميع الفرقاء السياسيين بمن فيهم " بادي ديفلن " من الحزب الديمقراطي الاجتماعي SDLP [٢١]. في الواقع لقد قام تايري بدعم الاستقلال لكونه قد تنبأ بأن إنسحاب القوات البريطانية من الستر سوف يحدث خلال فترة حياته ولهذا فأن ابناء الستر سوف:" يضطرون إلى الاختيار. اذ ان الاندفاع نحو ايرلندا موحدة سيكون بمثابة اللعنة للجميع ابناء الطائفة البروتستانتية، وسوف يكون مرفوضاً بالكامل من قبل أولئك الذين يعشقون هوية الستر ".وعلى الرغم من تفضيلهما للاستقلال، نجد بأن جمعية الدفاع عن الستر UDA، وحزب " آلستر الديمقراطي الموالي Ulster Loyalist Demoeraticparty. ، قد اكدا في البيان الرسمي لهما على انهما يهدفان إلى رد تحقيق

السيادة الوطنية لألستر وذلك من خلال تأسيس برلمان آلستر الديموقراطي وتقديم دستور مكتوب ومقبول لألستر ضمن المملكة المتحدة " .وبحسب ما ذكر جون ميك ميكايل John Mc Michael – وهو الرئيس السابق لكلٍ من الـ (NUPRG) والـ (UDA) فأن السبب في ذلك يرجع إلى : "لقد ادركنا بأنه وعلى الرغم من ان الناس يشعرون بمشاعر معارضة لويست منستر وانكلترا، الا انهم ما يزالون مولعين بالحكومة الملكية. ولهذا فنحن نعتقد بأن الاستقلال هو الشيء الذي يمكن ان يكون مقبولاً بالنسبة للعديد من أبناء الرومان الكاثوليك" [٢٢].ومع ذلك فلقد حصل السياسيون الموالين على الحد الأدنى من الدعم والتأييد على المستوى الانتخابي. ويتمثل جزءاً من المشكلة بالنسبة لـ UDA في ان فكرة الاستقلال الذي يتم مناقشته تمثل لعنةً ليس بالنسبة للكاثوليك وحدهم، بل للأغلبية العظمى من البروتستانت أيضاً.

نتائج البحث:

- فشل البريطانيون وصناع السياسة في ايرلنده الشمالية من تخفيض حدة الصراع السياسي والطائفي الذي أخذ صبغة عسكرية مسلحة من قبل طرفي النزاع البروتستانتي والكاثوليكي، مما عزز من قيام حركات مسلحة وفرق للموت نشطت على مدى عقدين، فقد نظرت بريطانيا منذ البداية إلى مشكلة ايرلنده الشمالية على انها مشكلة قانون ونظام وان معارضة السلطة فيها وتغيير الواقع السياسي لايخرجان عن كونهما أعمالاً خارجة على القانون وتهدد النظام العام . وان من واجب قوات الشرطة واجهزة الأمن ان تتكفل بها.
- نشط الجيش الجمهوري الايرلندي IRA المؤقت بشكل ملفت للنظر في القيام بالعمليات العسكرية والهجومية ضد البروتستانت، بعد ان رفض جميع مقترحات الساسة البريطانيون لحل الأزمة من خلال طمأنة البروتستانت ومؤازرة الكاثوليك ، والالتزام بالمساعدة عن طريق استخدام الجيش في فرض القانون أو النظام.
- بعد فشل السياسة البريطانية في فرض القانون والنظام بادرت بأعلان مبادرة مشاركة السلطة التي انهارت تحت وطأة اضراب العمال والبروتستانت وساندته الميليشيات المسلحة.
- ولغرض التخفيف من التقسيم والفرقة الطائفية ، أعلنت بريطانيا وجمهورية ايرلندة مبدأ مشاركة السلطة بأضفاء بعداً ايرلندياً على القضية الايرلندية وانشاء مجلس ايرلنده والاعتراف بأماني الكاثوليك ، إلا أن ذلك فشل وانهار المجلس التنفيذي عام ١٩٧٣.
- لم تفلح السياسة البريطانية المتمثلة بأعادة تسليح شرطة الستر الملكية RUC من تحجيم العنف. ضد البروتستانت بشكل خاص لأن البروتستانت كانوا يشكلون ٨٧٪ من افراد RUC و RIR مما جعلهم يشكلون النسبة الأعظم من افراد القوات الأمنية التي كانت لهم نسبة الأغلبية العظمى من القتلى.
- غيرّت بريطانيا سياستها تجاه المكوث في ايرلنده الشمالية وطالبت كل من IRA و Uwc بالوثوق ببعضهم البعض، بعد أن اقتنعت بأن التمرد الليبرالي بات يهدد العلاقات الأتحادية القديمة مع البريطانيين، وان الستر بعد استقلالها لن تكون قادرة على الصمود من الناحية الأقتصادية.
- عودة القتال الطائفي بين الاتحاديين البروتستانت والقوميين الكاثوليك يعزى إلى عدم التزام الموالين بالهدنة التي عقدها البريطانيون مع الجيش الجمهوري الايرلندي وقيام فرق القتل الخاصة بالموالين بقتل عدد من الكاثوليك مما أدى إلى رجوع IRA المؤقت عن الاتفاق واستئنافه القتال. مما أدى إلى تصاعد العنف الطائفي والسياسي.
- قتل ايري نيف الناطق الرسمي لحزب المحافظين في ايرلنده الشمالية من قبل جيش التحرير الوطني الايرلندي ، يعد مؤشراً خطيراً على تزايد وتيرة العنف السياسي في ايرلنده الشمالية.

المصادر:-

1. [11](1) John Darby, Legitimate Legitimate targets: Control on violence ,Guelke, 1994, P. 47
2. (1)Chris Ryder, The Ulster Defence Regiment: An Instrument of peace ,London, 1991, p. 113
3. (1) Ibid. p. 249 250
4. (1)Anderew Hamilton and Linda moore, Policing adivided Society, Dunn, 1995, 191-192.
5. (1)Mark Urban, Big Boys Rules: The Secret Struggle Against the IRA, London, 1992, p. 81.
6. (1) Ibid, p. 242.
7. (1)Ibid, pp. 227
8. (1)Ander w Hamilton and Linda op city p 193
9. (1)Mark urban mooreg , op. cit., p. 187.
10. (1)Chris Ryder, op. cit, p. 134-135-
11. (1)Adrian Guelke, Paramilitaries, & republicans and Loyalists, Dunng 1995 p. 12.0
12. (1)Kevin Boyle and Tom Hadden, Northern Ireland. The choice, London, 1994, p. 47.
13. (1)Chris Ryder, op. cit., p. 183. 137

14. ([1])Padraig O'Malley, The uncivil. wars: Ireland Today, Belfast, 1983, P. 287.
15. ([1])Brendan OBrien, The Long wars The IRA and Sinn Fein, 1985 to oday Dublin, 1993, p. 101
16. ([1])An Phoblach June 1974.
17. ([1])Berendan OBrien, op. citesP. 170 171.
18. ([1])Paul Bew and Gordon Gillespie,Northern Ireland: A Chronologyof the Troubles, 1968 1993, Dublin, 1993, p. 98 99.
19. ([1])Tim Pato Coogan, The Troubles: Ireland's Ordeal, 1966- 1995, and the Search forPeace London, 1995, pp 578-581.
20. ([1])Steve Bruce, The Edge of the Union: The ulster Layalist political vision, Oxford 1994, p. 102.
21. ([1])Padraig O'Malley, op. citypp. 328-331-332- 333.
22. ([1])Padraig O'malley, op. cit., pp 332-333-

---

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

(٥)

(٦)

(٧)

(٨)

(٩)

(١٠)

(١١)

(١٢)

(١٣)

(١٤)

(١٥)

(١٦)

(١٧)

(١٨)

(١٩)

(٢٠)

(٢١)

(٢٢)